تحرك عاجل

السجن مدى الحياة لأحد زعماء المعارضة البحرينية

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أصدرت محكمة الاستئناف البحرينية حكمًا بالسجن مدى الحياة بحق زعيم المعارضة وسجين الرأي الشيخ علي سلمان؛ حيث ألغت حكمًا سابقًا ببرائته، وأدانته هو واثنين آخرين بإفشاء معلومات حساسة لدولة قطر تمس أمن وسلامة البلاد.

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أصدرت محكمة الاستئناف الجنائية العليا بالمنامة، عاصمة البحرين حكمًا بالسجن مدى الحياة بحق الشيخ علي سلمان، الأمين العام لحزب المعارضة الرئيسي في البحرين جمعية الوفاق الوطني الإسلامية. إذ أُدين إلى جانب اثنين آخرين بـ"التخابر مع دولة أجنبية [قطر] وعناصر تخدم مصالحها بغرض ارتكاب أعمال عدائية ضد مملكة البحرين والإضرار بوضعها العسكري والسياسي والاقتصادي وتقويض مصالحها القومية"، و"إفشاء وتسليم أسرار دفاعية إلى دولة أجنبية، وإذاعة أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة في الخارج عن الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها النيل من هيبة المملكة واعتبارها". كما حوكم الاثنان الآخران غيابيًا وهما: علي الأسود، نائب البرلمان السابق عن جمعية الوفاق، والشيخ حسن سلطان، عضو الجمعية الذي أُسقطت جنسيته في يناير/كانون الثاني 2015.

ويجري احتجاز الشيخ علي سلمان بسجن جو، جنوب المنامة؛ حيث كان من المقرر أن يُفرج عنه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2018، بعد تنفيذه حكمًا بسجنه أربعة أعوامٍ في قضية أُخرى تتعلق بخطاباته السلمية.

وقد بدأت محاكمة الثلاثة في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وبرأت ساحتهم إحدى المحاكم الابتدائية في 21 يونيو/حزيران 2018، إلا أن النيابة العامة استأنفت الحكم. وقد استندت التهم إلى محادثات هاتفية مُسجلة تمت في 2011 بين الشيخ علي سلمان ورئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر آنذاك الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي رشحته الحكومة الأمريكية كوسيط محتمل أثناء انتفاضة 2011.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على الإفراج عن الشيخ علي سلمان على الفور وبدون شرطٍ أو قيد؛ إذ أنه سجين رأي لم يُحتجز سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وكذلك حثها على العمل على إلغاء حكم إدانته والأحكام الصادرة بحقه؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير وإلغاء كافة القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي، أو تعديلها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 17 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين
جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+

وزير العدل والشئون الإسلامية
معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة
وزارة العدل والشئون الإسلامية
ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين
فاكس: 1284 1753 973+
النموذج الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وتُرسل نسخ إلى:
وزير الداخلية
سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13 المنامة، البحرين
فاكس: 2661 1723 973+
تويتر: @moi_Bahrain

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث العاشر للتحرك العاجل UA 22/15. ولمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/6068/2017/en/

تحرك عاجل

السجن مدى الحياة لأحد زعماء المعارضة البحرينية

معلومات إضافية

الشيخ علي سلمان هو الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني. وقد اعتُقل في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، بسبب خطابات ألقاها في 2012 و2014، بما في ذلك خطاب ألقاه في 26 ديسمبر/كانون الأول 2014 أمام اجتماع الجمعية العمومية لجمعية الوفاق، التي تحدث فيها عن استمرار المعارضة في إصرارها على الوصول إلى السلطة في البحرين لتحقيق مطالب انتفاضة 2011 بواسطة الوسائل السلمية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما سلط الضوء في خطاباته على ضرورة تحقيق المساواة بين جميع البحرينيين. وجاء اعتقاله بعد بضع أيامٍ من إعادة انتخابه لفترة رابعة في منصب الأمين العام للجمعية.

ففي 16 يونيو/حزيران 2015، حُكم على الشيخ علي سلمان بالسجن لمدة أربعة أعوامٍ عقب محاكمة جائرة: عامان لاتهامه بـ"التحريض العلني على كراهية واحتقار طائفة من الناس، بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام" و"إهانة وزارة الداخلية في العلن"، وعامان آخران لاتهامه بـ"تحريض الآخرين علنًا على عدم طاعة القانون"؛ بينما بُرئت ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". وفي سبتمبر/أيلول 2015، دعا الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي السلطات البحرينية إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان على الفور ومنحه التعويض الكافي.

وفي 30 مايو/أيار 2016، أيدت محكمة الاستئناف الحكم بإدانته، ومدت فترة الحكم بسجنه من أربعة أعوامٍ إلى تسعة أعوامٍ، لتُلغي بذلك تبرئته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد وبوسائل غير مشروعة". وقد شهد استئناف الحكم مخالفات إجرائية، تضمنت انتهاكات لحقه في الحصول على ما يكفيه من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه. وفي 3 إبريل/نيسان 2017، خففت محكمة التمييز الحكم بسجنه من تسعة أعوامٍ إلى أربعة أعوامٍ.

وبالتزامن مع ذلك، أمرت المحكمة الإدارية العليا، عقب جلسة طارئة في 14 يونيو/حزيران 2016، بتجميد أنشطة جمعية الوفاق ومصادرة أموالها. وفي 17 يوليو/تموز 2016، قضت المحكمة بحل جمعية الوفاق، وخسرت الجمعية الاستئناف في 22 سبتمبر/أيلول 2016. وجاء ذلك في الوقت الذي حُرم فيه الزعيم الروحي للجمعية الشيخ عيسى قاسم من جنسيته في 20 يونيو/حزيران 2016.

الاسم: الشيخ علي سلمان
النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 22/15 رقم الوثيقة: MDE 11/9363/2018 البحرين بتاريخ: 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018